FRIEDRICH EBERT STIFTUNG

ورقة سياسات

العدالة الاجتماعية في العراق

إعداد:

بسام مجي خضير

الناشر:

مؤسسة فريدريش إيبرت، مكتب الأردن والعراق

أيلول ٢٠١٤

بغداد، العراق

المحتويات

مقدمة ٣

أولا: معوقات تطبيق العدالة الاجتماعية في العراق ٦

١. التشريعات والدستور العراقي ٦

٢. صورة للواقع السياسي الاقتصادي ٩

٣. الفقر في العراق ١١

٤. البطالة ١٢

٥. التعليم والامية ١٢

٦. الصحة ١٣

٧. غياب التنمية ١٤

ثانيا: تحديات تطبيق العدالة الاجتماعية ١٥

القضايا المتعلقة بتحديات تطبيق العدالة الاجتماعية ١٧

المصادر ٢١

المؤلف ٢٢

المؤسسة ٢٣

مقدمة

تعتبر العدالة الاجتماعية واحدة من أهم عناصر ضمان المساواة والعدالة في توزيع الثروات والدخل وتوفير فرص متكافئة للمواطنين دون أي تمييز أو تفرقة، وهي السبيل لتعزيز الاستقرار السياسي والازدهار الاقتصادي والتنمية نحو تلبية الحاجات الأساسية للمواطنين. ومنذ انقسام المجتمع إلى طبقات وتقسيم العمل وظهور الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج برزت فوارق طبقية وفجوة بين الطبقات والفئات الاجتماعية، بين الفقراء والأغنياء، وتمركزت الثروة بيد فئة صغيرة مقابل عملية إفقار أكبر للطبقات الفقيرة والمهمشة، حيث وصلت إلى حد الإملاق، مما زاد من حدة الصراع السياسي الاقتصادي الاجتماعي. وعلى اثر ذلك اندلعت الثورات والانتفاضات والحركات الاجتماعية الرافضة للواقع المرير والبؤس والحرمان متطلعة إلى العدل والإنصاف والمساواة .

لقد تعامل الاغريقيون مع العدالة باعتبارها نسقاً وعملوا على تشريع قانون عادل ليؤسس مجتمعاً عادلاً يعطي للأفراد حقهم. واعتبر المسيحيون العدالة هي حق متساو في توزيع الموارد الطبيعية للأرض لسد الحاجات أساس وإرضاء أفراد المجتمع .

ودفع الكثير من مفكري القرن الثامن عشر إلى اعتبار إنسان له حاجات طبيعية مادية، وأخرى حياتية وحاجة إلى فرص متساوية للحصول على المصادر المادية والأخلاقية تتجسد لأول مرة في مصطلح العدالة الاجتماعية الذي استخدم في نهاية القرن التاسع عشر.

وفي كتاباته اعتمد الفليسوف الليبرالي جون رولس على أفكار العقد الاجتماعي عند جون لوك في تقديم " نظرية عن العدالة الاجتماعية " في ١٩٧١، حيث اعتبر أن العدالة الاجتماعية فكرة فلسفية لا سياسية وحسب مؤكداً على الحريات الأساسية (حرية التعبير وحرية الصحافة وحرية التظاهر والتجمع السلمي وحرية التنظيم وحرية العمل وحرية التنقل).

وتشكل قضايا حقوق إنسان والمساواة أهم دعائم العدالة الاجتماعية حيث تسربت إلى الفكر الإسلامي كما عبر عنها الإمام الشيرازي باعتبار أنه الإنسان حاجات أساسية كالمأكل والمشرب والمسكن والعمل والصحة والتعليم والمساواة والحرية وتكافؤ الفرص في ثلاثية (البقاء، النمو، التقدم).

إن فكرة العدالة الاجتماعية مرتبطة بشكل وثيق بالمساواة في تحقيق الصالح العام، وتتجسد عبر تطبيق القوانين والأحكام على الجميع بالتساوي وتفعيل مبدأ التعايش بين الأمم والقوميات، وتحقيق المساواة بين الجنسين، وتعزيز حقوق الشعوب الأصلية والمهاجرين. وينبغي التركيز على أن العدالة الاجتماعية ترتبط بالمصالح الفردية في النظام الاجتماعي، بمعنى التنافس على الثروات المادية وكيفية توزيعها أي الحقوق الممنوحة والمكتسبة للفرد، فكلما زادت الفوارق الطبقية زادت مخاطر الانفجار على النظام السياسي – الاقتصادي– الاجتماعي السائد، فالإحساس بالظلم والتوق إلى العدالة ينتج اختلالا في موازين القوى ويقود إلى اضطراب وتغيير الأوضاع، وكلما سادت العدالة الاجتماعية زاد معها ثبات النظام السياسي – الاقتصادي – الاجتماعي، ومع تطور المجتمعات وزيادة التوترات الداخلية نتيجة للتفاوتات الاجتماعية تحولت العدالة الاجتماعية إلى عنصر توازن أو كبح احياناً للصراعات الاجتماعية وأداة لتهدئة التناحرات والصراعات الطبقية، وتستخدم في ردم الفجوة عبر التوزيع العادل نسبياً للثروة وتوفير فرص متكافئة وسد الحاجات المعيشية الأساسية وضمان المساواة بين الجنسين. وتبقى العدالة الاجتماعية مطلباً وهدفاً إنسانياً تكون غايته إحلال فكرة الحق محل العنف.

ويمكن القول بأن العدالة هي منظومة فكرية اقتصادية اجتماعية يتداخل فيها الجانب السياسي حيث تشمل المساواة والعدل والتمكين والأنظمة السياسية وتشريع الدساتير والقوانين الفرعية منها قانون الضمان الاجتماعي لتستخدمه الأنظمة السياسية في تقليل حدة الفوارق الطبقية وتخفيف حدة التوترات الاجتماعية وضمان حقوق التقاعد والدعم المادي للعاطلين والعاجزين ومحدودي الدخل والفئات الضعيفة (كما نص عليه الميثاق الاجتماعي الأوربي في

عام ١٩٩٦) لتوفير الخدمات التي تساهم في رفاهية كل الأفراد والجماعات في التمتع وتدمجهم مع البيئة الاجتماعية وتشجيع المنظمات الطوعية في إنشاء ومراقبة تطبيقات هذه الخدمات من أجل ضمان الحقوق الاجتماعية والحفاظ على كرامة وأدمية الإنسان في حياة معيشية كريمة.

ويتفق معظم الباحثين في الشأن الاجتماعي والاقتصادي والسياسي اعتبار العدالة الاجتماعية هي نظام اقتصادي، اجتماعي يهدف إلى إزالة الفوارق الاقتصادية الكبيرة بين طبقات المجتمع، وتسمى أحياناً العدالة المدنية التي تصف فكرة المجتمع الذي تسوده العدالة في كافة مناحيه بدلاً من حصرها في عدالة القانون، وتتمثل العدالة في المصالح الاقتصادية، وفي إعادة توزيع الثروة وتكافؤ الفرص بشكل متساو، وتطبيق مبادئ الحرية والمساواة وتنظيم العلاقة بينهما . إن الديمقراطية باعتبارها نظام للحكم تبنى على أسس دستورية ويكون الهدف الرئيسي تلبية حاجات المواطنين والاعتراف بكافة حقوقهم وأن يكونوا متساوين في أشغال المناصب والاشتراك في الحياة السياسية وفي صناعة القرارات والتأثير على السياسة العامة عبر المجتمع المدني.

بالإضافة إلى وجود قاعدة دستورية وعدالة اقتصادية تستند عليها العدالة الاجتماعية إلا أنها ترتبط بشكل وثيق مع فكرة الدولة والأنظمة الديمقراطية واحترام حقوق المواطنين للصالح العام عبر مؤسسات تعمل بشكل شفاف غير تلك الأنظمة الاستبدادية التي تعمل على مزاوجة القوة والسلطة لتأمين مصالحها الخاصة ضد الصالح العام، ويعتبر مدخل العدالة الاجتماعية هو نقض التزاوج بين الحكم التسلطي وبربرية النظام الرأسمالي من خلال التنمية الاجتماعية الإنسانية عبر إحلال تحالف بين الاقتصاد والديمقراطية، أي تطبيق الديمقراطية بشقيها السياسي والاجتماعي، لتأسيس نظام سياسي اقتصادي اجتماعي مبني على أسس الحرية والمساواة وفصل السلطات والتداول السلمي للسلطة واعتماد تنمية اجتماعية وتوزيع الثروة بشكل عادل وتحقيق نظام ضريبي وضمانات اجتماعية وحقوق مدنية وسياسية وثقافية وخدمات صحية وتعليم وإعلام حر وسكن لائق ورعاية العجزة والشيخوخة لتكون أساساً في معالجة الفقر ومكافحة البطالة والعوز.

وينبع دور الدولة في المساهمة بتحقيق الصالح الاجتماعي عبر تغيير الواقع وأن تكون حارس على توفير مستلزمات تطبيق القانون وتطوير مؤسساتها وأن لا تكون منحازة وان تؤمن مصالح المواطنين وتنظيم العلاقة بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني وان يجري التعاون والمشاركة الجادة والعادلة في السلطة والثروة لتحقيق العدالة الاجتماعية.

أولا: معوقات تطبيق العدالة الاجتماعية في العراق

١. التشريعات والدستور العراقي

في المادة الأولى من بابه الأول يثبت الدستور العراقي (جمهورية العراق دولة اتحادية واحدة مستقلة، ذات سيادة كاملة، نظام الحكم فيها جمهوري نيابي (برلماني، ديمقراطي، وهذا الدستور ضمان لوحدة العراق)، هذه المادة الاولى من الدستور تعبر بشكل جلي على أن بناء الدولة يكون على أساس مؤسساتي تحفظ فيها كرامة المواطن وتؤمن له مستلزمات العيش الكريم من خلال تشريعات وقوانين تشرع من مجلس نواب منتخب وسلطة تنفيذية تسعى لتقديم خدماتها للمواطن وتنظم العلاقة مع المجتمع المدني. وأن نظام الحكم قائم على أساس إرساء مبدأ المواطنة الحقة وبناء الدولة المدنية الديمقراطية وفق العدالة الاجتماعية. وهذا ما سنراه في المواد الاخرى المثبتة في الدستور فعلى صعيد بناء النظام السياسي تشير المادة (٦) إلى تداول السلطة سلمياً، عبر الوسائل الديمقراطية المنصوص عليها في الدستور، وهذا ما يتمناه المواطن في الفصل الاول من الباب الثاني في الحقوق المدنية والسياسية، والتي تهم موضوع البحث بشكل أساسي، فالمادة (٢٠) ثبتت الحقوق للرجال والنساء في حق التصويت والانتخاب والترشيح، فهي تعطي للمواطنين حقوقا ومن جهة اخرى تثبت دعائم ممارسة احدى اليات بناء الدولة الديمقراطية المدنية .

وتأتي مواد أخرى تؤسس لبناء نظام العدالة الاجتماعية في العراق حيث جاءت المادة (١٥) من الدستور التي تؤكد على أن لكل فرد الحق في الحياة والأمن والحرية ولا يجوز حرمانه من الحقوق إلا بأمر قضائي، تكفل المادة (١٦) حقا مكفولا في تكافؤ الفرص للمواطنين، وهناك المادة (٢٢) تضمن (العمل حق لكل العراقيين بما يضمن لهم حياة كريمة) وفي فقرتها الثانية تؤكد على تشريع قانون (ينظم العلاقة بين العمال واصحاب العمل على اسس اقتصادية مع مراعاة قواعد العدالة الاجتماعية) وتم تثبيت الفقرة الثالثة من نفس المادة (تكفل الدولة حق تأسيس النقابات والاتحادات المهنية، او الانضمام اليها وينظم ذلك بقانون)، أي بمعنى ان هذه المادة (٢٢) انما تضع امام السلطة التشريعية سن قانون للعمل بما يكفل حقوق العمال وضمان حياة اقتصادية مناسبة ومعاشية ملائمة وحق ممارسة نشاط نقابي .

وثبت الدستور مواد كالمادة (٢٥) تكفل الدولة اصلاح الاقتصاد العراقي وفق اسس اقتصادية حديثة وبما يضمن استثمار كامل موارده، وتنويع مصادره، وتشجيع القطاع الخاص وتنميته) وكذلك المادة (٢٦) التي (تكفل الدولة تشجيع الاستثمارات في القطاعات المختلفة وينظم في قانون)، وهي تشريعات انما يراد منها ان تضمن إعادة بناء الاقتصاد العراقي واستثمار موارده الطبيعية وتنمية القطاعات الانتاجية الاخرى وسن قانون للاستثمار الاجنبي والوطني ذو اهداف اقتصادية واجتماعية دون المساس بسيادته والتدخل في شؤونه الداخلية. وتأتي المادة (١١١) لتؤكد على ان(النفط والغاز هو ملك كل الشعب العراقي في كل الاقاليم والمحافظات) واما المادة (١١٢) تؤكد على وضع استراتيجية لتطوير الثروة النفطية والغاز بما يحقق اعلى منفعة للشعب العراقي.

ويمكن القول ان المادة (٣٠) من الدستور تعبر بشكل جلي على احدى اهم اركان بناء العدالة الاجتماعية في العراق حيث تشير في فقرتها الاولى إلى (تكفل الدولة للفرد والاسرة، وبخاصة الطفل والمرأة، الضمان الصحي، والمقومات الأساسية للعيش في حياة حرة كريمة، تؤمن لهم الدخل المناسب والسكن الملائم) وتضيف الفقرة الثانية من نفس المادة (تكفل الدولة

الضمان الاجتماعي والصحي للعراقيين في حال الشيخوخة او المرض او العجز عن العمل او التشرد او اليتم او البطالة، وتعمل على وقايتهم من الجهل والخوف والفاقة، وتوفير السكن والمناهج الخاصة لتأهيلهم والعناية بهم وينظم ذلك بقانون). وتكفل المواد الاخرى لكل العراقيين حق الرعاية الصحية كما في المادة (٣١)، وحق التعليم ومجانيته في المادة (٣٤)، وتأتي الحريات العامة في مواده (٣٨،٣٩ و٤٠) التي تكفل حرية التعبير وحرية الصحافة وحرية الاجتماع والتظاهر السلمي وحرية تأسيس الاحزاب، وحرية تبادل المعلومات .

وارتباطا بمواد الدستور، الذي يعتبر من الدساتير المتقدمة في البلدان العربية والذي لا يخلو من نواقص بحاجة إلى تعديلات لفك الاشتباك في ازدواجيتها او زيادة على توضيحها وتحويل مواده إلى قوانين نافذة المفعول، الا ان تطبيقاته على الصعيد السياسي والاجتماعي والاقتصادي ظلت مرهونة بتطورات الاوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ونمط التفكير السائد لدى الحكام والذين لا يستندون في حكمهم على مشاريع تنموية .

وبالامكان الاشارة إلى بعض الملاحظات الاضافية حول الدستور وبالشكل الاتي:

أ.الدستور العراقي من افضل الدساتير في الشرق الاوسط معتمدا في تشريعه على الدساتير الاكثر عدالة وتحضرا مثل الدستور الفرنسي والسويسري وتجربة الشعوب الاخرى.

ب. ثبت الدستور العراقي في المادة ١٤ " العراقيون متساوون أمام القانون دون تمييزٍ بسبب الجنس أو العرق أو القومية أو الأصل أو اللون أو الدين أو المذهب أو المعتقد أو الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي." وهو امر مهم ، حسب القاعدة الفقهية للقانون في وضع أساس سليم لتشريعه لضمان كافة الحقوق والواجبات.

ت.في مجال الهوية الدينية للعراق تثبت الفقرة ثانيا من المادة (١) " يضمن هذا الدستور الحفاظ على الهوية الاسلامية لغالبية الشعب العراقي، كما ويضمن كامل الحقوق الدينية

لجميع الافراد في حرية العقيدة والممارسة الدينية، كالمسيحيين، والايزديين، والصابئة المندائيين ."

ث. هناك انحياز ملحوظ وجدل حول الفقرة (أ) اولا من المادة (٤٣): " اتباع كل دينٍ او مذهبٍ احرارٌ في:ممارسة الشعائر الدينية، بما فيها الشعائر الحسينية." هذه الفقرة تثبت دستورا من حق المذهب الشيعي على ممارسة شعائره الدينية دون الاشارة إلى من حق المذاهب والاديان ممارسة شعائرهم وتأمين الحفاظ على سلامتهم من أي اعتداء، واستثمار الشعائر الحسينية لصالح تركيبة السلطة السياسية المنحازة إلى المذهب الشيعي.

ج. هناك فرق بين ما يتضمنه الدستور من مواد تضمن حقوق الناس وبين تطبيقاته والقوانين المرعية في تنظيم العلاقة بين المواطن والدولة.

٢. صورة للواقع السياسي الاقتصادي

استمرت السياسة الاقتصادية والاجتماعية المبنية على أساس التمييز بين المواطنين في فترة ما بعد الانتداب البريطاني، واستغلال الإنسان دون توفير له حقوق وحريات تضمن آدميته. وفي فترة النظام الجمهوري الاول من ١٩٥٨–١٩٦٣، تم سن العديد من القوانين التي تهدف إلى وضع اسس للعدالة الاجتماعية مثل قانون الاحوال الشخصية الذي يضمن الحريات للمرأة العراقية ، وقانون الاصلاح الزراعي الذي انهى سيطرة وهيمنة الاقطاعيين وتخليص الفلاحين من جور الاقطاع، تنظيم قانون الخدمة العام، وتأميم النفط العراقي وغيرها. اما الفترة اللاحقة شهد العراق صراعات داخلية وشارك في حروب اقليمية لم تؤسس إلى نظام للرعاية الاجتماعية او تحقيق عدالة اجتماعية بالمفهوم المتعارف عليه في التشريع والممارسة.

ودشن العراق العملية السياسية في عام ٢٠٠٣، التي تهدف إلى انتقال البلد من النظام الديكتاتوري ونظام الحزب الواحد إلى نظام دستوري يضمن الحريات والحقوق واعتماد مبدأ التداول السلمي للسلطة وإعادة بناء الدولة ومؤسساتها وصياغة دستور دائم يضمن تطور العراق نحو الديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

واجهت العملية السياسية مصاعب كبيرة في ظل صراعات دموية في مواجهة القوى الارهابية المعادية للعملية السياسية وهو صراع يدور حول السلطة والثروة وحول شكل ومستقبل النظام السياسي الاقتصادي الاجتماعي، وعليه دخلت البلاد في ازمات متتالية مع استشراء الفساد الذي تحول إلى جزء من مؤسسات الدولة والبنية المجتمعية، وتردي الوضع الأمني، والتدهور المريع للخدمات في عدم القدرة على توفير الكهرباء والمياه الصالحة للشرب والصرف الصحي وارتفاع الاسعار وزيادة معدلات التضخم وتصاعد نسب الفقر وتفشي البطالة، كل ذلك سمح بتدخلات خارجية دولية واقليمية في الشأن العراقي. لقد اثبت نهج المحاصصة الطائفية الاثنية، الذي ارتضته القوى المتنفذة، انه أساس البلاء في البلاد وانتج ازمة نظام حكم حيث غابت الرؤى والاستراتيجيات الكفيلة بإعادة إعمار العراق، وغابت الارادة السياسية للعمل المشترك وتنامي مظاهر التفرد في السلطة وتراجع حقيقي في الدور التشريعي لمجلس النواب وعجزه عن سن التشريعات المرتبطة بحياة المواطنين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية كقانون العمل وقانون الاحزاب وقانون الاستثمار وقانون الضمان الاجتماعي وقانون النفط والغاز.

وتنامت مظاهر التضييق على الحريات العامة والتعامل الانتقائي مع الدستور ومنع السلطات التظاهر السلمي الذي يكفله الدستور وممارسة السلطات الاعتقالات والتعذيب وتدخلها في الحياة النقابية ومحاولتها للهيمنة على النشاط المهني للاتحادات ومنظمات المجتمع المدني والتجاوز السافر على القضاء وتخديش استقلاليته.

واستمر الاقتصاد العراقي في احاديته باعتباره اقتصادا ريعيا يعتمد على الريوع النفطية من الخارج بنسبة لا تقل عن ٩٠% من مجمل الدخل القومي، وزيادة ملحوظة في قيمة الاستيرادات

تصل إلى ٤٥ مليار دولار سنويا مع ضعف القدرات الاقتصادية الانتاجية الاخرى في الزراعة والصناعة وضعف التجارة الداخلية، وعدم وجود تنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية وهو انعكاس لعدم وجود رؤية اقتصادية استراتيجية في مجال التنمية مما يعيق إعادة اعمار العراق وتحقيق المساواة وتكافؤ الفرص ويزيد من نسب البطالة وزيادة نسب الفقر.

٣. الفقر في العراق

لقد اظهرت ارقام الجهاز المركزي للإحصاء حسب احصائات ٢٠١٢_٢٠١٣التابع لوزارة التخطيط أن حوالي ٢٠% من السكان، أي ٦ ملايين يعيشون تحت خط الفقر، يكون مساويا بمبلغ اقل من ٧٧ ألف دينار، وتزداد اعدادهم ونسبهم في الريف اكثر من المدن، وان فجوة الفقر في العراق تقدر بـ ٤,٥%، أي قريب من خط الفقر مع ارتفاع معدلات النمو السكاني ٣,٥%، الذي يبلغ حاليا ٣٤ مليون و ٧٠٠ الف نسمة.

وتؤكد معطيات وزارة التخطيط بان الفقراء يعيشون على النفايات والمزابل وان نسبة ٧% من سكان العراق يعيشون في العشوائيات وان ٣٣,٧% منهم يحيطون بحزام بغداد، ناهيك عن انعدام الخدمات الأساسية كالماء الصالح للشرب والكهرباء والصرف الصحي والطبابة والتعليم.

وتكشف المعلومات والبيانات المتعلقة بالفقر إلى التفاوت الشديد بين المحافظات والريف وزيادة الاستقطاب، والتفاوت في توزيع الثروة والدخل، بسبب غياب الرؤية الحقيقية للتنمية الاجتماعية وعدم ضبط اليات اقتصاد السوق وغياب ضوابط التجارة مما ادى إلى ظهور فئات طفيلية زادت من ثرائها وتحالفت مع الفساد المستشري الذي تمارسه الفئات البيروقراطية من داخل مؤسسات الدولة وراكمت اموالها غير المشروعة مستغلة حالة الانفلات الأمني وانعدام تطبيقات القوانين وضعف التشريعات واستغلال المال العام في توظيفه في قطاعات الخدمات والعقارات والتجارة.

وتعتبر الموازنة واحدة من أسباب التفاوت في توزيع الثروة وخاصة في ابوابها التشغيلية على

حساب الموازنة الاستثمارية ومنح امتيازات لفئات اجتماعية قريبة من السلطة وفوارق واضحة في سلم الرواتب والأجور وتفتقد إلى اليات تنفيذ المشاريع التي توفر فرص عمل، وتولي الحكومة اهتماما في زيادة مخصصات الموازنة للأمن والتسليح على حساب معالجة الازمات الاجتماعية وسط غياب استراتيجية للتخفيف من الفقر في العراق.

٤. البطالة

في ظل الخلل الاقتصادي تواجه التنمية في العراق تزايد اعداد العاطلين عن العمل وخاصة بين الشباب وحسب احصائيات وزارة التخطيط فانها تشكل ١٥% من القوى العاملة وارتفاع نسبة البطالة الناقصة (العمل باقل من ٣٥ ساعة اسبوعيا)، وترتفع النسبة بين النساء لتتجاوز ٣٣% وتتفاوت بشكل كبير بين المدن والريف ولم تقدم الحكومة حلولا لمشكلة البطالة واعتمدت على نمط تشغيل غير انتاجي، وتكديس للبطالة المقنعة داخل مؤسسات الدولة ومنح فرص عمل في داخل المؤسسات الأمنية والعسكرية المحسوبة لجهات سياسية ومتنفذة مع اهمال كبير للقطاع الخاص وتهميش دوره الانتاجي في النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية في العراق.

٥. التعليم والامية

يعد التعليم أحد العناصر الأساسية والمهمة لتحقيق التنمية الاجتماعية الحقيقية في العراق، ولذلك يتوجب على أية حكومة عراقية أن تجعل التعليم من أولوياتها الرئيسية خصوصا في الوقت الحاضر نتيجة لدوره في خلق أجيال متعلمة تساهم في بناء العراق وتعمل على تطوير وتحقيق تقدمه.

وقد قدرت منظمة اليونسكو نسبة الأميةفي العراق بـ ٢٠%، وهناك تقديرات تصل إلى ٣٠%، وتتشكل نسبة ٤٢% للاعمار اقل من ١٥ عام، وتتراوح نسبة الأمية بين النساء ٥٠% وتزاد في الريف اكثر من المدن والمنطق الحضرية.

وتشير أسباب ذلك إلى الاوضاع الأمنية، وعدم اهتمام الدولة وخططها بالتعليم قد زاد من نسبة الامية، اضافة إلى البطالة وتسرب الطلبة إلى سوق العمل باعمار مبكرة والبيئة التعليمية غير الحضارية وتخلف المناهج وطرق التدريس والتربية وقلة الكوادر التربوية وزيادة فجوة التعليم بين الاناث والذكور، وقلة توفير الابنية للمدارس وزيادة الدوام المزدوج والثلاثي وانعدام الخدمات فيها إلى حد تصل إلى ٧٠% من المدارس تفتقر إلى المياه النظيفة ودورات المياه.

وهذا يؤكد إلى عدم وجود معالجة علمية على أساس مبرمج ذو ابعاد وطنية واجتماعية في القضاء على الأمية او الارتقاء بالمستوى التعليمي والتربوي ولاتوجد التشريعات والمخصصات المالية الكافية، وتمتثل الحاجة إلى وضع استراتيجية لمحو الأمية وضمان مجانية التعليم وتوفير الكوادر التدريسية والتعليمية والاهتمام بتنشئة الأطفال والأجيال وتفعيل القوانين الداعية لرفع مستوى التعليم ومحو الامية.

٦. الصحة

لقد ثبت الدستور العراقي حق الحصول على الرعاية الصحية ولكن ما يجري على الارض هو واقع مرير من تخلف صحي مريع في العراق ، وتشير المعطيات إلى وجود مشاكل جدية في النظام الصحي تتمثل بقلة الخدمات الصحية وقلة المراكز الصحية والمستشفيات وضعف مستوى الكوادر الطبية مقارنة بتطور الصحة في العالم، وقلة عدد الاطباء فلكل ١٠٠٠ اسرة طبيب واحد، وضعف كفاءتها وغلاء الادوية لمحدودي الدخل وارتفاع أجور العلاج في المستشفيات والعيادات الخاصة، ومازال البلاد تعاني من ضعف التغذية للفرد وسوء الاطعمة،

وتنشر الاوبئة والامراض المستوطنة وكان اخرها عودة شلل الأطفال بشكل غير مسبوق، وعدم وجود رؤية واضحة للتخلص من اثار الحروب في توفير مستلزمات صحية لاصحاب الاحتياجات الخاصة، وتنظيف البيئة التي لوثتها الحروب بمواد كيمياوية وظهور مشاكل بايولوجية وعاهات خلقية.

٧. غياب التنمية

التنمية هي عملية تغيير حضاري، وهذا التغير الحضاري بالغ الصعوبة والتعقيد، ولذلك فالتنمية تتطلب تبديلا اجتماعيا للواقع الذي يعيشه المجتمع المتخلف بأساليب الإنتاج الاقتصادي وأنماط السلوك الاجتماعي. وهذا يعني أن التغير الاجتماعي هو عملية تحول من التخلف الاجتماعي والحضاري إلى التقدم الاجتماعي ولذلك فهو يتصل بالإنسان ككائن اجتماعي لأنه المعني بهذا التغيير. وتتركز أهداف التغيير الاجتماعي على ما يأتي-:

- زيادة المتوسط الحقيقي لدخول الأفراد.
- توفير العمل المثمر لكل مواطن.
- توفير الخدمات المختلفة للمواطنين.
- تبني سياسة سكانية مناسبة ومتوازنة مع معدل نمو الدخل القومي.
- الاهتمام بتركيب المجتمع وتنظيماته المختلفة بما يضمن تنمية الجهاز الاجتماعي بالكامل.

ان غياب التنمية الاجتماعية يشكل أحد الملامح الأساسية في العراق على الرغم من ارتفاع الموارد النفطية خلال السنوات ٢٠٠٤ – ٢٠١٢ فقد تم تخصيص ١٦٠ مليار دولار، علما وقد جرى هدر اكثر من ٦٠٠ مليار دولار دون رقيب، للنفقات الاستثمارية للوزارات والمحافظات والاقاليم الا انها لم تنعكس ايجابيا على الواقع المعاشي للمواطن، وذلك لان معظم المشاريع

الحكومية تعاني من التلكؤ وسوء التنفيذ، ولم تتجاوز نسبة التنفيذ ١٠%، ولم تكن قلة المنجز بمعزل عن النهج السياسي والاقتصادي. ورغم الحجم الكبير للواردات فان أبرز سمات غياب التنمية الاجتماعية في العراق الذي يحتل مرتبة متدنية في مؤشرات التنمية البشرية في ارتفاع نسب الفقر والبطالة والأمية وتراجع الرعاية الصحية، وتشكل هذه المعضلة بالاقتصاد العراقي المرتبط بالانتقال إلى اقتصاد السوق دون ضوابط، والصراعات السياسية وسوء استخدام الواردات النفطية وتوزيعها بشكل عادل وكفؤ.

ثانيا: تحديات تطبيق العدالة الاجتماعية

امام المعطيات اعلاه نتوصل إلى ان تطبيقات العدالة الاجتماعية توجه تحديات كبيرة منها:

١. قيام العملية السياسية على نهج المحاصصة الطائفية الاثنية، وعجز على معالجة الملف الأمني لتحقيق السلم الاهلي.مثال على ذلك بان بامكان توسيع دائرة المشاركة في الحكومة وفق الكفاءة والنزاهة وليس على أساس الطائفة والولاء الحزبي تحت ذريعة مبدأ التوازن."

٢. عدم وجود علاقة منتظمة بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني. على الرغم من اهمية ودور المجتمع المدني والمؤسسات المدنية في البناء الديمقراطي الا انها هناك فراغ تشريعي اضافة إلى محاولات من السلطة السياسية للهيمنة على دور المنظمات المدنية.

٣. غياب مشروع البرامج الوطنية الموحدة لتحقيق المساواة وتكافؤ الفرص للمواطنين وضمان الحريات العامة.

٤. عدم وجود تنمية اقتصادية اجتماعية بل تنمية استهلاكية للمجتمع. يعتبر الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي يعتمد على واردات النفط الخارجية ولا تستثمر تلك الواردات لخطط تنموية لتطوير القطاعات الانتاجية، وانعدام الرؤية الاستراتيجية لبناء اقصاد منتج، اضافة إلى عدم تشريع قانون النفط والغاز، الذي يعالج الكثير من المشاكل في البلاد.

٥. عدم وجود جهاز اداري قادر على ادارة الدولة ومؤسساتها. لازالت المنظومة الادارية متخلفة ولا ترتقي إلى مستوى التطور التكنولوجي والتقني للادارة او مايسمى الحوكمة او الحكومة الالكترونية في الشؤون الادارية.

٦. تفشي الفساد الاداري والمالي.على الرغم من وجود دوائر ما يسمى بالمفتش العام في كل وزارة ومؤسسة حكومية الا انها لم تفعل بالشكل المطلوب، ولم يأخذ البرلمانالعراقي دوره الرقابي اضافة إلى مهمته التشريعية في وضع حد لآفة الفساد وضعف الوعي الشعبي والرقابة الشعبية في التصدي للفساد المنتشر في كل مؤسسات الدولة، وانعدام الشفافية.

٧. اللجوء إلى الحلول الارتجالية في معالجة الازمات والمشاكل الاجتماعية والاقتصادية. اشرنا إلى عدم وجود خطة واضحة لحاضر ومستقل العراق فلم تقر الموازنة السنوية لعام ٢٠١٤ ، وهذا يعني ستكون القرارات التي تهم الناس خاضعة للارتجال في معالجة الازمات.

٨. انعدام سياسة استراتيجية نفطية على اسس علمية بل الاعتماد على الاقتصاد الريعي الذي يشكل تهديدا لمستقبل الديمقراطية في العراق.

٩. انعدام الخطط الكفيلة بمكافحة الفقر والبطالة والتخلص من الأمية وتحسين الصحة والحقوق الاجتماعية الاخرى.

١٠. زيادة الانفاق التشغيلي على حساب الاستثماري في موازنات الدولة وعجز الموازنة في المساهمة في تحسين اوضاع المواطنين. يشكل الانفاق التشغيلي الذي يصل إلى اكثر من ٦٧% من الموازنة السنوية لعام ٢٠١٣ عائقا هاما في تطوير الحياة الاقتصادية وانعكاساتها على الحياة المعاشية والاجتماعية للمواطنين.

١١. انعدام الخطط الاقتصادية الهادفة إلى تفعيل دور القطاعات الانتاجية الاخرى كالزراعة والصناعة وتحويل قطاع الخدمات إلى قطاع منتج.

١٢. عدم وجود سياسة ضريبية كمصدر للتقليل من التفاوت الطبقي في المجتمع. على الرغم من وجود استقطاعات ضريبية من جميع العاملين الا انها لم تتلمس طريقها في أي مجال في حقل الصرف او الاستثمار وحصة صندوق الرعاية الاجتماعية منها.

ثالثا: نحو العدالة الاجتماعية في العراق

تقرير يمر الطريق إلى العدالة الاجتماعية عبر العمل على معالجة الاحوال السياسية والاقتصادية وتشريع القوانين التي من شأنها بناء الدولة على أساس مبدأ المواطنة ليكون المواطن شريك حقيقي في تحديد مصيره ومستقبله والأجيال القادمة، وهذه الشراكة تبنى على أساس التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، والعناية بمحدودي الدخل والفئات الاجتماعية المتضررة، وإعادة توزيع الثروة بشكل عادل.

ان الوصول إلى تطبيقات العدالة الاجتماعية انما يمر عبر تحديد الاهداف للتخلص من التخلف والاستبداد ووضعها على طريق الحرية والتقدم واحترام حقوق الإنسان، وهذا ما يستحقه الشعب العراقي بعد ما ذاق ويلات النظام السابق والاحتلال ونظام المحاصصة الطائفي الاثني المقيت، وهي مهام بحاجة إلى قوانين ديمقراطية ومؤسسات دولة تجعل المواطن المحور الأساسي في تأدية وظيفتها. فتلك القيم لا يمكن تحقيقها دون عملية لتغير الواقع عبر حركة جماهيرية ومطلبية ودور أكبر لمؤسسات المجتمع المدني لتطوير المستوى الاقتصادي والاجتماعي وتحسن الاجواء السياسية وان ترسخ مبدأ المواطنة في كل التشريعات ونشاط مؤسسات الدولة.

وهذا يتطلب جملة من القضايا:

١. مفهوم المواطنة هي ان يشعر المواطن العراقي التمتع بكامل حريته وله حقوق وواجبات في دولة المؤسسات تلتزم لخدمة المواطن وان تتحرر من استخدامها كأداة تسلطية، وفصل الدين عن السياسة، ليبقى الدين داعية للارشاد والدعوة للمحبة واحترام المعتقد والشعائر الدينية.

٢. التخلص من النهج الطائفي الاثني واعتماد مبدأ المواطنة في بناء الدولة المدنية الديمقراطية.

٣. بناء الدولة المدنية الديمقراطية على أساس القانون والمؤسسات الدستورية وفصل السلطات والتداول السلمي للسلطة واحترام ارادة المواطنين وحقوقهم وحرياتهم دون ممارسة أي شكل من اشكال التضييق على الحريات او الاكراه، وتحريم انتهاك حقوق الإنسان والاعتداء على المواطنين دون امر قضائي.

٤. اتباع استراتيجية اقتصادية تعتمد على التنمية المستدامة تهدف إلى تطوير الاقتصاد وتفعيل كافة القطاعات الانتاجية الاخرى، ووضع استراتيجية نفطية تساهم في تطوير الاقتصاد العراقي وتخليصه من طابعه الريعي.

٥. الانطلاق بالتنمية الاجتماعية وهي تنمية لتحسين احوال واوضاع المواطنين الصحية والتعليمية والاجتماعية.

٦. مكافحة التفاوت والتهميش الاجتماعيين عبر تأمين الضمان الاجتماعي ومكافحة البطالة وتحسين الخدمات والتعليم ومحاربة الأمية وتحسين الرعاية بالصحية.

٧. دعم البطاقة التموينية وتحسين مفرداتها التي تشكل عونا أساسيا للفقراء والمحتاجين.

٨. وضع برنامج لمكافحة البطالة وتوفير فرص عمل.

٩. تنفيذ السياسات الاستراتيجية لمكافحة الفقر.

١٠.وضع سلم للأجور يقلص الهوة بين الدخول العليا والدنيا وتطبيق سياسة ضريبية تصاعدية.

١١.تشريع قوانين من شأنها تحقيق استقرار سياسي منها قانون الاحزاب ليضمن نشاط الاحزاب وتأسيسها ويراقب مواردها ودورها السياسي وتطبيقات برامجها وسن قانون للانتخابات منصف يقوي أساس بناء الديمقراطية السياسية.

١٢.العمل على تشريع قوانين تضمن بناء العدالة الاجتماعية على قاعدة الديمقراطية الاجتماعية، وهي مهمة الدولة بكل اركانها منها قانون العمل وقانون الاستثمار وقانون الضمان الاجتماعي وقانون تبادل المعلومات وقانون النفط والغاز.

١٣.اعتماد معايير في ادارة البلاد وفق الكفاءة والنزاهة والوطنية للوظيفة العامة ووضع الشخص المناسب في المكان المناسب ومحاربة كل اشكال المحسوبية والمنسوبية، والحزبية الضيقة في اسناد الوظائف الحكومية.

١٤.محاربة الفساد باعتباره الوجه الاخر للارهاب وتخريب مؤسسات الدولة والمجتمع.

١٥.تطوير دور ومشاركة المجتمع المدني في عملية التنمية والحياة السياسية والمجتمعية والتخلص من تأثيرات الانتماءات القديمة والاشتراك في مؤسسات وجمعيات اجتماعية وثقافية واحزاب.

١٦.اعتماد نظام رقابي تكون من مهمة الاجهزة التشريعية والرقابية والهيئات المستقلة ومنظمات المجتمع المدني في مراقبة تنفيذ الخطط والبرامج التنموية وتطبيق القوانين والانظمة.

١٧.الاهتمام بميدان الثقافة والمعرفة وتحويلها إلى قطاعات انتاجية للقيم الإنسانية ولزيادة الوعي الجمعي بمصالح المواطنين.

١٨.الاهتمام بتنشئة الأجيال ورعاية اهتمامات الشباب تعليما وتوفير فرص عمل تساهم في بناء شخصيته ومستقبله.

١٩.تخليص المرأة العراقية من التخلف الاجتماعي والظلم والتهميش وتشريع قانون احوال الشخصية يضمن حقوقها ومساواتها الاجتماعية والاقتصادية باخيها الرجل.

٢٠.معالجة الخلافات العالقة مع اقليم كردستان وفق الدستور عبر الحوار البناء والهادف.

٢١.معالجة القضايا القومية والاثنية بعيدا عن النظرة العنصرية او الشوفينية وتأمين حقوقهم الدينية والثقافية والادارية .

٢٢.تنظيم العلاقة مع دول الجوار والعالم على أساس التكافؤ وتبادل المصالح المشتركة بما يضمن أمن وسيادة العراق.

٢٣.إعادة الاعتبار لضحايا الاضطهاد والارهاب وضحايا النظام السابق وانصاف السجناء السياسيين وعوائل الشهداء، وتوفير ضمانات لعودة المهاجرين والمهجرين وتعويضهم.

المصادر

١. جاسم الحلفي: التيار الديمقراطي في العراق..الواقع والافاق بغداد ٢٠١٣.

٢. الدستور العراقي ٢٠٠٥– مجلس النواب العراقي

٣. مقالة خالد الخولى: تطور المجتمع وتحقيق العدالة الاجتماعية – موقع مصر الجديدة ٢٠١٢.

٤. تقرير الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات بوزارة التخطيط والتعاون الإنمائي العراقية بغداد ٢٠٠٩.

٥. تقرير:مركز المعلومة للبحث والتطوير و منظمة تموز للتنمية الاجتماعية بغداد ٢٠١٣.

٦. د. صالح ياسر: الريوع النفطية وبناء الديمقراطية الثنائية المستحيلة في اقتصاد ريعي بغداد ٢٠١٣.

٧. مقالة د. سعد علي حسين: أسس التنمية الاجتماعية في العراق – مواقع الانترنيت.

عن المؤلف :

بسام محي خضر وهو احد باحثين مركز المعلومة للبحث والتطوير ولة العديد من البحوث في هذا المجال وساهم في فعاليات ونشاطات الطلبة الديمقراطين ومن الجدير بالذكر ان مركز المعلومة للبحث والتطوير هو (مركز مدني مقرة بغداد). ويهدف المركز إلى تعزيز مبدأ الشفافية وتنمية الوعي الدستوري والقانوني لدى أفراد المجتمع، وحثهم على ممارسته من خلال التعبير والوصول إلى المعلومة، وتعزيز مباديء الديمقراطية السياسية والاجتماعية، والتعريف بمباديء حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية، والمساهمة في بناء ثقافة مجتمعية تتقبل فكرة استطلاعات الرأي والدراسات الميدانية لمعرفة أراء المجتمع واتجاهاتة، والتشجيع على المشاركة الإيجابية فيها. وطباعة الكتب والإصدارات الدورية التوثيقية.

يتكون المركز من ثلاثة أقسام وهي: قسم استطلاعات الرأي، قسم إصدارات الدراسات البحثية والكتب، وقسم الندوات والورش

مؤسسة فريدريش إيبرت – الأردن والعراق:

تعتبر مؤسسة فريدريش إيبرت منظمة غير ربحية ملتزمة بقيم الديمقراطية الاجتماعية. كما تعتبر أقدم مؤسسة سياسية ألمانية حيث تأسست عام ١٩٢٥ كإرث سياسي لأول رئيس ألماني منتخب ديمقراطياً (فريدريش إيبرت) .

افتتحت المؤسسة أبوابها في الأردن عام ١٩٨٦ من خلال الشراكة طويلة الأمد مع الجمعية العلمية الملكية.

تهدف مؤسسة فريدريش إيبرت– الأردن والعراق إلى تعزيز وتشجيع الديمقراطية والمشاركة السياسية، دعم التقدم نحو العدالة الاجتماعية ومساواة النوع الاجتماعي. فضلاً عن المساهمة في الاستدامة البيئية والسلام والأمن في المنطقة .إضافة إلى ذلك يدعم مكتب فردريش إيبرت– الأردن والعراق بناء وتقوية المجتمع المدني والمؤسسات العامة. كما تعمل مؤسسة فردريش إيبرت– الأردن والعراق من خلال شراكة واسعة النطاق مع مؤسسات المجتمع المدني وأطياف سياسية مختلفة لإنشاء منابر للحوار الديمقراطي، عقد المؤتمرات وورش العمل، وإصدار أوراق سياسيات متعلقة بأسئلة السياسية الحالية.

للتواصل معنا:

مؤسسة فريدريش إيبرت – الأردن والعراق

صندوق البريد ٩٤١٨٧٦

عمان ١١١٩٤

الأردن

هاتف:5680810 6 962+

فاكس:5696478 6 962+

البريد الالكتروني fes@fes-jordan.org

الموقع الالكتروني www.fes-jordan.org

صفحة الفيسبوك www.facebook.com/FESAmmanOffice

تنويه

الآراء الواردة في هذه النشرة (ورقة السياسات) ليست بالضرورة تلك الاراء التي تمثلها منظمة فريدريش إيبرت أو المنظمة التي يعمل بها المؤلف.